ONLINE JOURNAL OF ISLAMIC MANAGEMENT AND FINANCE, VOL.3, NO.2, 61-73

Received: 15.5.2023	Accepted: 16.6.2023	Published: 31.10.2023

أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

ناجي حمد صالح حم

*طالب دكتوراة، قسم الشريعة والإدارة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا

nagi198518@gmail.com

&

الدكتور أسموليدي لوبيس

الدكتور محمد عبد الوهاب فتوني بن محمد البلوي

قسم الشريعة والإدارة

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة مالايا

asmuliadilubis@um.edu.my

fatoni@um.edu.my

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن. ولتحقيق أهداف الدارسة تم بناء نموذج الدراسة اعتماداً على الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين متغيرات البحث، وشملت عينة الدراسة على عدد من موظفو المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن، ومن خلال المنهج الكمي في هذا البحث، تم اختبار جميع المتغيرات من خلال برنامج SPSS وحزمة البرامج الإحصائية AMOS، تم جمع (204) عينة من موظفو هذه المصارف، من أصل 225 نسخة، حيث تم استبعاد 21 استبيان. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن عند مستوى معنوية 0.05. ويتضح أيضاً أن قوة العلاقة الارتباطية عالية يشير إليها مستوى الثّقة العالي ومستوى التقدير المرتفع حيث بلغ 0.745، وتشير النّتائج أيضاً إلى الاتجاه الايجابي لهذه العلاقة، أي أن الامتثال يتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي البنوك الإسلامية في ليبيا والأردن. كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها: أن يكون لدى المصارف دليل وإطار عام وواضح لمبادئ الحوكمة الشرعية، والاعتناء بالامتثال وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: الامتثال ـ الحوكمة الشرعية– المصارف الإسلامية.

THE IMPACT OF COMPLIANCE ON SHARIA GOVERNANCE IN ISLAMIC BANKS

Nagi Hamd Saleh Hamd
**Corresponding Author,* Ph.D. Student, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University Malaya
nagi198518@gmail.com

&

Asmuliadi Lubis (Ph.D.)
Mohd Abd Wahab Fatoni Bin Mohd Balwi (Ph.D.)
Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University Malaya
asmuliadilubis@um.edu.my
fatoni@um.edu.my

Abstract
The study aims to identify the impact of compliance on Sharia governance in Islamic banks in Libya and Jordan. To achieve the objectives of the study, the research model is designed based on previous studies on the relationship between the research variables. The study sample includes a number of employees of Islamic banks in Libya and Jordan. Based on the quantitative approach in this research, all variables were tested by way of the SPSS application and the AMOS statistical software package. Out of 225 copies, (204) samples were collected from the employees of these banks whereby 21 questionnaires were excluded. The study has reached some findings, the most important of which is that there is a statistically significant effect of compliance on Sharia governance in Islamic banks in Libya and Jordan at a significant level of 0.05. It is also clear that the strength of the correlation is high, indicated by the high level of confidence and the high level of assumption amounting to 0.745. The findings also indicate the positive trend of this relationship, that is, compliance is directly proportional to the Sharia governance of the employees of Islamic banks in Libya and Jordan. The study also suggests some recommendations, the most important of which are: That banks should have a general and clear guide and framework for the principles of Sharia governance, and for compliance with laws and Sharia in addition to clearly defining functions. The study advises Islamic banks to deliberate on compliance by adopting and developing compliance functions and establishing an effective management system to evaluate compliance.

Keywords: Compliance; Sharia Governance; Islamic Banks

المقدمة

نظراً لامتياز القطاع المصرفي بتداخل العلاقات توجب تطبيق الحوكمة في هذا القطاع أكثر من غيره. حيث إن الامتثال دوراً هاماً في الالتزام بممارسات الحوكمة في المصارف وغيرها من المؤسسات وذلك بالامتثال بتطبيق المعايير والقوانين والأنظمة الخاصة بالحوكمة والحوكمة الشرعية. لذلك فان الاخفاق في الالتزام سواءً الالتزام بالأنظمة والتعليمات يؤدي الى ضعف الحوكمة والتعرض لعقوبات نظامية، أو إدارية، أو خسائر مالية، او للإضرار بسمعة المصرف، أو المؤسسة محليا او حتى عالميا. وإنه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من التزام الموظفين والإدارات وأصحاب المصالح بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات التي تدعم الى وصول نظام حوكمة جيد وقوي.

حيث إن القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى لقوة الإغراء والإغواء المالي جعل من تطبيقات الحوكمة فيها أكثر أهمية من غيرها، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً وتأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محلياً ودولياً.

مشكلة الدراسة

ذُكر في "تقرير هيئة الرقابة الإدارية" في سنتي 2018، و2019، حول بعض المصارف، أنه يوجد خلل في تطوير خطة المصرف الاستراتيجية، والتأخر في اعتماد بعض القرارات الصادرة عن المصرف وغياب وضعف دور مجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة والامتثال، وتفشي ظاهرة غير أخلاقية وهي التسيب الاداري، وعدم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الرقابة على عمليات الاختلاس والتزوير وسرقة أموال الحسابات العامة والخاصة في بعض فروع هذه المصارف.

ولقد قام الباحث بعمل مقابلات مع عينة من العاملين في هذه البنوك بإجراء أسئلة استفسارية حول موضوع مشكلة الدراسة، وعند الاطلاع على بعض التقارير الصادرة من جهات رسمية وبعض البحوث المنشورة عن هذا الموضوع في هذه المصارف، حيث تبين أنه وعند الأسئلة الاستفسارية لبعض الموظفين في البنوك قد تحصل الباحث على إجابات أولاً: من موظفي مصارف قيد الدراسة بليبيا تفيد بأنه دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010 لازال هو نفسه حتى هذه اللحظة دون وجود تعديل او تطوير وليست مرنه لمواكبة أي تغير، حيث تبين أن هناك مشكلة في تطبيق الحوكمة، أو وجود ضعف في تطبيق بعض معاييرها بالمصارف، وكذلك غياب المصرف المركزي عن تقديم أي تعليمات أو توجيهات رادعه او تأديبية حول التقصير في تطبيق الحوكمة، وعدم التزام للقوانين الصادرة عن المصرف المركزي أو من إدارة المصرف من قبل بعض الإدارات والموظفين بالمصرف، ثانياً: في البنوك الإسلامية الأردنية ومن خلال الإجابات انه يوجد حوكمة جيدة في هذا البنوك بعد الحصول على الإجابات من قبل بعض العاملين في هذه البنوك والتقارير والبحوث المنشورة،؛ حيث ان البنوك تعتمد على تعديلات البنك المركزي في تطبيقه للحوكمة كما يلتزم بتقديم أفضل الممارسات لها، وان البنوك والموظفين ملتزمين بتطبيق معايير الحوكمة التي هي دائما مرنه ومواكبة للتغير، والمرونة تأتي بحسب تعديل تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي ومرونتها بحسب مرونتها والتغيرات بحسب هذه التعديلات، وأنه يوجد رادع تأديبي في حالة مخالفة هذه المواثيق لأنها تمس سمعة البنك لدى السلطات الاشرافية والرقابية وعدم الالتزام بها قد تؤدي إلى فرض غرامات على البنك.

وعلية تتمثل مشكلة الدراسة في إن الامتثال يلعب دوراً هاماً في تحسين وتطوير ممارسات الحوكمة الشرعية في المصارف، وذلك من خلال الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة في تدعيم ممارسات الحوكمة في المصارف. وإنه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من التزام الموظفين والإدارات وأصحاب المصالح بالأخلاقيات المتعارف عليها في بيئة الاعمال وما تندرج تحته من الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تدعم الى وصول نظام حوكمة جيد وقوي.

أسئلة الدراسة

وبناءً على مشكلة البحث الرئيسة نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن

فرضيات الدراسة

تم اقتراح فرضية البحث بناء على نموذج الدراسة المقترح كما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن.

نموذج الدراسة

تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين متغيرين رئيسين في البحث، وهي الامتثال كمتغير مستقل، والحوكمة الشرعية كمتغير تابع. نبين فيما يلي نموذج الدراسة المقترح:

الشكل 1: نموذج الدراسة

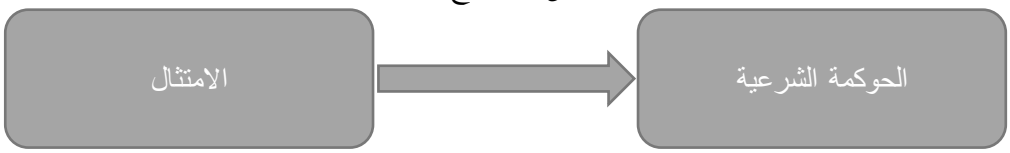

الدراسات السابقة

1. دراسة سالم، محمد ميلاد، (2022)، نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى إمكانية إيجاد نمط من معايير الحوكمة في مؤسسة الرقابة يزيد من صلاحية نظام الرقابة، في قضايا الأخلاقيات، والإشراف، والشفافية، والمصداقية المعقولة التي تكفل التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بالمعايير الشرعية. واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد نظام من الحوكمة الشرعية يكفل استقلال الجهة الرقابية، مع انفراد الهيئة المركزية بالإفتاء في القضايا العامة، وتفعيل التفتيش الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية، ومؤسسات التدقيق الخارجي المستقلة على منوال مؤسسات المراجعة الخارجية المعتمدة. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها إن اتباع نظام للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ليبيا أصبح ضرورة قصوى؛ للحفاظ على المالية الإسلامية، وضمان استمرارها.

2. دراسة الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم (2021)، الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية.

هدف البحث إلى تحديد العلاقة بين الامتثال المصرفي وانعكاسه على الأداء المتميز في بيئة العمل، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمهما وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامتثال المصرفي والأداء المتميز، وأوصى الباحث على المصارف إدراك دور أهمية الامتثال المصرفي في تنفيذ المبادئ التوجيهية وصولاً لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو.

3. دراسة خليل، وآخرون (2019)، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية "دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع العلوص".

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على مدى وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف الجمهورية فرع العلوص، وكذلك قياس درجة تطبيق هذه المبادئ المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، مسئوليات مجلس الإدارة) بالإضافة إلى التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين بالمصرف قيد الدارسة على تطبيق مبادئ الحوكمة، توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والمتمثلةُ في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادةُ القانون)، بينما لا يتم تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية) بالمصرف قيد الدارسة. وأوصت هذه الدارسة بأهمية استمرار المصرف قيد الدارسة في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز مبدأ مسؤولية الإدارة العليا، والالتزام بتطبيقٍ مبادئ الحوكمة المؤسسية الأخرى والمتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية)، وضرورة العمل على زيادة اهتمام المصرف المبحوث بسياسات ومبادئ الحوكمة.

4. دراسة الوابل، (2019)، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية لأعمالها التي تقوم بها مما يؤثر على مستوى فاعلية القطاع المصرفي ككل، وتعتمد عينة الدراسة من العاملين بإدارة ستة بنوك من البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي أهمية وضرورة حرص إدارة البنوك للحفاظ على حقوق المساهمين، وحماية حقوق أصحاب المصلحة، كما خلصت

الدراسة أن يقوم المشرفون بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى الشفافية والكفاءة في الأداء المصرفي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين متغير مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية.

5. دراسة قاشي، زينب، (2017)، امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية.

هدفت مقالة البحث في الامتثال في المصارف الإسلامية واهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية، اتضح من خلال هذه الورقة البحثية ان امتثال البنوك الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي الى زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الإدارة الرشيدة في البنوك.

6. دراسة الحانيني، إيمان، (2014)، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية ملتزمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بحماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين ومعاملتهم بإنصاف. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنوك الأردنية بقواعد وأخلاقيات العمل الوظيفي المهني. أوصت الدراسة بضرورة قيام جهات الرقابة والإشراف بتشجيع جميع البنوك على اتباع نهج البنوك فيما يتعلق بالتزامها بمبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة إنشاء لجنة خاصة للحوكمة تسمى لجنة حوكمة الشركات التي تهتم بتخطيط ومراجعة ومراقبة عمليات الحوكمة. ثم ضرورة إجراء التصحيحات كلما دعت الحاجة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. لم تتطرق الدراسات السابقة في دراسة أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الليبية والأردنية معاً.
2. من حيث المكان، والزمان والنوع واختيار العينة ومجتمع الدراسة.
3. الاختلاف في بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، والتي أوصت بعمل العديد من الدارسات والابحاث في موضوع الامتثال وربطه بعوامل أخرى.
4. الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الإطار النظري، وصياغة الفروض وشكل الدراسة ومتغيراتها والعلاقة مع بعضها.

منهجية الدراسة

سوف ينتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الكمي، وقد اختار الباحث هذه الطريقة لكونها توفر دقة عالية في الإجابة على أسئلة الدراسة واثبات الفرضيات والموثوقية العالية للنتائج التي يمكن الوصول لها من خلال التحليلات الإحصائية.

تم قياس متغيرات البحث وإجراءات تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (AMOS). تم اعتماد بعض تقنيات تحليل البيانات، مثل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية، وتحليل Cronbach alpha من أجل الموثوقية، وتحليل العوامل الاستكشافية (EFA)، وتحليل العوامل المؤكدة (CFA)، ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، واختبار الفرضيات.

في هذه الدراسة، اعتمد الباحث أداة المسح من الدراسات السابقة حيث تم اشتقاق متغيرات الدراسة من دراستين وهي دراسة (الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم، 2021)[1] ودراسة (الناهض عبد العزيز احمد، 2019)[2] لقياس متغيرات البحث المدرجة في النموذج وهي؛ الامتثال، والحوكمة الشرعية.

مجتمع الدراسة

[1] الحداد، والعبيدي، 2021، المرجع السابق.

[2] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، المرجع السابق

في الدراسة الحالية، تعتبر المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا والأردن هي مجتمع الدراسة المستهدف، ويشكل العاملين في هذه المصارف العينة المستهدفة، حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن 25 مقسمة إلى 21 مصارف إسلامياً ليبياً، و4 بنوك إسلامية أردنية.

عينة الدراسة

تعتبر المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا وفي الأردن إطار لعينة الدراسة. ومع ذلك، فإن إطار اختيار العينات الذي يمثل الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية في كل من ليبيا والأردن غير متوفر، وبالتالي، سيتم تكييف أخذ العينات غير الاحتمالية في هذه الدراسة.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: حدود الدراسة المكانية سوف تنحصر في تحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها من موظفو المصارف الاسلامية وفروعها في ليبيا، والبنوك الإسلامية الأردنية ، ويشمل الموظفون من اداريين وتنفيذيين وشرعيين.
2. الحدود الزمنية: سوف تتطرق هذه الدراسة في حدود سنوات تم الاعتماد عليها حسب التقارير والدراسات السابقة في نفس الزمن الذي تحدثت فيه هذه التقارير والدراسات من سنة 2011 إلى 2022.

الإطار النظري: المقدمة

إن الامتثال بمعايير الحوكمة يلعب دوراً هاماً في تحسين وتطوير ممارسات الحوكمة في المصارف، وذلك من خلال الامتثال للأنظمة والقوانين والأوامر والتعليمات والمعايير وقواعد السلوك والممارسات السليمة في المصارف من أجل تدعيم ممارسات الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية والاردنية. وإنه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من التزام الموظفين والإدارات وأصحاب المصالح بالالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تدعم الى وصول نظام حوكمة جيد وقوي.

في هذا الإطار النظري نتعرف على متغيرات الدراسة، من خلال تقسيمها إلى محورين وهما الامتثال، والحوكمة الشرعية، وتسليط الضوء على مفهوم كل محور وعلاقة كل محور بالأخر.

المبحث الأول: محور الدراسة الأول "الامتثال"

المطلب الأول: مفهوم الامتثال في المصارف

يعتبر الامتثال بالأنظمة والقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية، ويحافظ على سمعة المؤسسة، ومصداقيتها، وتعاملها بعدالة وشفافية، وحماية مصالح المساهمين والمودعين والأطراف ذوي العلاقة، فالامتثال بالتشريعات يوفر للمؤسسات الحماية من العقوبات والغرامات والمخاطر المرتبطة بالسمعة، ويعد الامتثال الدافع الأبرز لتكون مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب تقع على عاتق جميع الأطراف في المؤسسة المالية وإدارتها ابتداءً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وانتهاء بجميع الموظفين كل ضمن اختصاصه، في ضوء المهمات المناطة بهم والصلاحيات الموكلة إليهم. (كمال، سميرة، 2016)[3].

الامتثال: عرفت لجنة بازل هذه الوظيفة في المصرف بأنها: (وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين والانظمة، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك او مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والانظمة وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة المطبقة) (الحداد، ارادن، 2021)[4].

[3] كمال، وسميرة، (2016)، الحوكمة والامتثال في المصارف ودرهما في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، بحث منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصفحة –107 134، الجزائر.

[4] الحداد، والعبيدي، 2021، الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية– الجامعة المستنصرية –كلية الإدارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 2021/49، العراق.

المطلب الثاني: العلاقة بين الامتثال والحوكمة

إن أهمية وظيفة الامتثال في البنوك تزايدت نتيجة المخاطر التي ينطوي عليها عدم التقيد باللوائح والأنظمة الداخلية والخارجية مثل العقوبات القانونية أو الرقابية، والخسائر المادية أو المالية، أو غيرها من الخسائر الناجمة عن فشل البنوك في الامتثال للإجراءات واللوائح والقوانين الخاصة بمدونة قواعد السلوك الأخلاقي ، وتساهم جميع الإدارات التي تعمل أو تنظم أعمال البنوك بما في ذلك البنك المركزي ، وبورصة الأوراق المالية، والوزارات التجارية والصناعية على مراقبة وظيفة الامتثال في البنوك باعتبارها من الأطراف ذات العلاقة مع البنك، حيث توجد هذه الممارسات كجزء من الحوكمة.

ولذا فأن الامتثال هو أحد ركائز الحوكمة الجيدة، حيث شرعت بعض من دول العالم في الآونة الأخيرة في توجيه اهتمام وعناية لتنظيم وإدارة البنوك. (قاشي، وزينب، 2017)[5].

المبحث الثاني: محور الدراسة الثاني "الحوكمة الشرعية"

المطلب الأول: الحوكمة، مفهومها، ونشأتها،

أولاً: مفهوم الحوكمة الشرعية

مفهوم الحوكمة الشرعية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من خلال المعيار رقم (10) الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، حيث تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك اشرفاً شرعيا فاعلاً مستقلاً ".

ويعرف الناهض الحوكمة الشرعية: "بأنها ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات وآليات فاعلة يتم التأكد من خلالها على عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، وذلك من خلال الاعتماد على التشريع الإسلامي الصحيح، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية". (الناهض، 2019).[6]

ثانياً: نشأة الحوكمة وتطورها

الحديث عن نشأة الحوكمة يتناول أمرين، المصطلح والمفهوم، فأما المصطلح فقد اتفق الكتاب والباحثون على انه حديث النشأة والاستعمال.

وأما مفهوم الحوكمة من حيث نشأة التطبيق فهو وليد الإسلام ومنهج سار عليه النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى السوق فرأى حنطةً مصبَّرة فأدخل يده فيها، فوجد بللا، فقال" :من غش فليس مني"، فإدخال النبي صلى الله عليه وسلم يده ليكشف الخلل في المبيع هو منهج رقابي على التجار الذين يبيعون في الأسواق (ابن عيسى، 2020)[7].

المطلب الثاني: علاقة الحوكمة بالامتثال

لقد ارتبط الامتثال كإحدى القضايا الهامة والملحة في صناعة الخدمات المالية بتطورات مصرفية ورقابية واجتماعية كالحكم الجيد (Good Corporate Governance) والجرائم المالية بما فيها غسيل الاموال (Money Laundering) والتمسك بالقيم الاخلاقية والأمانة المهنية (Code of Ethics) ان وظيفة الامتثال الفعالة هي متطلب اساسي للحكم الجيد ومحاربة الفساد وأداة لدرء المخاطر سواء ما يتعلق بالسمعة او المخاطر التشغيلية او سلامة النظم المالية وكفاءة ادائه ولقد اتسعت مهام الامتثال ووظيفته بشكل سريع لتشمل العمليات المصرفية والاستثمارية في البنوك. ويعد الالتزام بالأنظمة والتعليمات أهم أسس ونجاح المؤسسات المالية. والعلاقة بين الالتزام والحوكمة علاقة كبيره واهدافهم متشابهة.

المبحث الثالث: هيكل ونظام الحوكمة في المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن

[5] قاشي، وآخرون، 2017، امتثال المصارف للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 2(2)، 26–41.

[6] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، المرجع السابق

[7] ابن عيسى، داود سلمان، 2020 الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية "دراسة تأصيلية فقهية"، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

المطلب الأول: هيكل المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن:

أولاً: المصارف الليبية: تأسس بانكا دي روما في 15 أبريل 1907 نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي لليبيا قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة، وصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي. وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة، وطرابلس، وفزان في ذلك الحين افتُتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروعه في طرابلس في 15 أبريل 1943، وفي بنغازي افتُتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئا معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جدا .وفي 13 نوفمبر 1969 صدر قانون بتغيير أسماء البنوك التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار "مصرف الأمة" عوضا عن "بانكا دي روما". وفي 22 ديسمبر 1970 أصدر قانونا آخر بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية. صدر قانون رقم 1 لسنة 2013م عن المؤتمر الوطني العام بتاريخ 2013/01/07م بمنع المعاملات الربوية، فأصبح على المصارف الالتزام بعدم التعامل بالفوائد سواء اخذا او عطاءً، وأدى ذلك لتحول جميع المصارف إلى مصارف إسلامية واستخدام منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.[8]

ثانياً: البنوك الإسلامية الأردنية: يبلغ عدد المصارف العاملة في الأردن 25 مصرفاً تشمل 16 مصرفاً محلياً أردنياً، تنقسم إلى 13 مصرفاً تجارياً و3 مصارف إسلامية، بالإضافة الى 9 مصارف أجنبية، تشمل 8 مصارف تجارية، ومصرفاً إسلامياً واحداً. وبحسب البنك المركزي الأردني، تمارس البنوك نشاطها من خلال 818 فرعاً و76 مكتباً. وتُشير البيانات إلى بلوغ عدد السكان إلى إجمالي الفروع نحو 12.3 ألف نسمة لكل فرع في نهاية العام 2017. وفيما يتعلق بفروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج، فقد بلغ عددها 190 فرعاً و8 مكاتب تمثيل و21 مكتباً ووحدة في نهاية العام 2017، منها 95 فرعاً و 21 مكتباً في فلسطين .

الصيرفة الإسلامية في الأردن: تقتصر الصيرفة الإسلامية في الأردن على 4 مصارف إسلامية، 3 منها أردنية وهي البنك الإسلامي الأردني (وهو أول مصرف إسلامي تأسس في الأردن عام 1979)، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي (وهو الاسم الجديد لبنك الأردن دبي الإسلامي الذي أعلن عنه في 17 مايو/أيار 2017)، ومصرف سعودي هو مصرف الراجحي. وقد شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وأصبحت أداة فاعلة في الاقتصاد الوطني، حيث بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن بنهاية العام 2017 حوالي 10.9 مليارات دولار، أي نحو 17% من إجمالي الأصول المصرفية. وبلغ إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية في المصارف الإسلامية الأردنية حوالي 10.3 مليارات دولار، أي ما يشكل حوالي 19% من إجمالي الودائع. أما حجم أرصدة التوظيفات المالية فبلغ حوالي 7.5 مليارات دولار، أي نحو 23% من إجمالي القروض. وبلغت حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الأردنية حوالي 1.1 مليار دولار، أي حوالي 12% من الإجمالي، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضرائب في المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في الأردن نحو 132 مليون دولار بنهاية العام 2017، أي نحو 17% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي الأردني.[9]

المطلب الثاني: نظام الحوكمة المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن:

أولاً: المصارف الليبية: على الرغم من صدور دليل الحوكمة المؤسسية عن مصرف ليبيا المركزي، والمعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010م، وعلى الرغم من صدور تعديل قانون المصارف في ليبيا رقم (46) لسنة 2012، بشأن إضافة فصل الصيرفة الإسلامية، إلا إن الحوكمة الشرعية لا تزال غائبة عن أذهان المسؤولين في مصرف ليبيا المركزي، والهيئة الشرعية المركزية التابعة له، فلم يصدر دليل خاص بالحوكمة الشرعية في ليبيا إلى الآن. هذا التأخير ساهم في ظهور عيوب هيكلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ليبيا، مما أدى إلى وجود ضعف في الالتزام الشرعي من قبل هذه المؤسسات.[10]

---

[8] نبذه عن المصارف في ليبيا، موقع مصرف الجمهورية، www.jbank.ly.

[9] موقع اتحاد المصارف العربية، الدراسات والأبحاث، العدد 451، تاريخ الدخول 9-7-2023. https://uabonline.org/ar/.

[10] سالم، 2022، نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا، ورقة منشورة في المؤتمر الأكاديمي الخامس لدراسات الاقتصاد والأعمال بجامعة مصراتة بعنوان "المصارف الإسلامية الواقع والمأمول" 17 و18 ديسمبر 2022م، تنظيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة – ليبيا.

ثانياً: البنوك الإسلامية الأردنية: إن البنوك الإسلامية الأردنية يتعمد تعديلات البنك المركزي في تطبيقه للحوكمة كما يلتزم بتقديم أفضل الممارسات لها، وان البنوك والموظفين ملتزمين بتطبيق معايير الحوكمة التي هي دائما مرنه ومواكبة للتغير، والمرونة تأتي بحسب تعديل وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي ومرونتها بحسب مرونتها والتغيرات بحسب هذه التعديلات، حيث تعتمد بعض البنوك على معايير الحوكمة الصادرة من البنك المركزي أو تعليمات الأيوفي أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وان الإدارة والموظفين ملتزمين وواعين لميثاق أخلاقيات العمل لدى البنك، وأنه يوجد رادع تأديبي في حالة مخالفة هذه المواثيق لأنها تمس سمعة البنك لدى السلطات الاشرافية والرقابية وعدم الالتزام بها قد تؤدي إلى فرض غرامات على البنك.

وفي دراسة الحانيني، حيث وصلت الدراسة إلى نتائج أن البنوك الأردنية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة، فيما يتعلق بحماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين ومعاملتهم بإنصاف. علاوة على ذلك، تلتزم البنوك الأردنية بإصدار أنظمة تحدد صلاحيات مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية ومسؤولياته. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنوك الأردنية بقواعد وأخلاقيات العمل الوظيفي المهني، والإفصاح والشفافية عن المعلومات المنشورة والوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المجتمع.[11]

جدول1 :المقارنة بين المصارف الليبية والبنوك الأردنية الإسلامية

البيان	المصارف الليبية الإسلامية	البنوك الأردنية الإسلامية
المصرف المركزي	تخضع جميع المصارف لأساليب وأدوات الرقابة الصادرة عن المصرف المركزي.	تخضع جميع المصارف لأساليب وأدوات الرقابة من المصرف المركزي.
عدد المصارف الإسلامية	25 مصرفاً باعتبار القرار الصادر عن المؤتمر الوطني العام سنة 2013 لتحول المصارف إلى المصرفية الإسلامية.	أربعة مصارف إسلامية، ثلاث منها محلية أردنية وهي: المصرف العربي الإسلامي الدولي، البنك الإسلامي، بنك صفوة، وواحد أجنبي وهو مصرف الراجحي.
دليل الحوكمة للمصارف	دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في 2010.	وفق تعليمات البنك المركزي.
معايير الحوكمة الشرعية	لم يصدر دليل خاص بالحوكمة الشرعية، من قبل المصرف المركزي، مع اتباع المصارف لتعليمات المصرف المركزي، والبعض من المصارف تعتمد معايير بازل وAAIOFI.	تعليمات المصرف المركزي، بالإضافة الي معايير الصادرة عن AAIOFI وIFSB.
تقارير الحوكمة السنوية	أغلب المصارف لم تنشر تقاريرها منذ فترة بالرغم من وجود قرار رقم 2005/1 وفقا لقانون المصارف يلزمهم بنشر تقاريرهم والقوائم المالية بما فيها تقارير الحوكمة.	جُل البنوك الإسلامية الأردنية قامت بنشر في مواقعها الالكترونية التقارير للسنوات الماضية من ضمنها تقارير الحوكمة.
استراتيجية الامتثال	تدعم المصارف استراتيجية الامتثال الصادرة عن المصرف المركزي ويتوجب عليها إنشاء وحدة للامتثال.	تدعم البنوك استراتيجية الامتثال سواءً المحلية أو الدولية للمبادئ والأحكام والقوانين الشرعية والدولية.

المصدر: من اعداد الباحث

تحليل البيانات والنتائج

في هذا البحث، تم اختبار جميع المتغيرات من خلال برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وحزمة البرامج الإحصائية AMOS (تحليل هياكل اللحظة). تم اختبار فرضيات البحث باستخدام SEM في برنامج AMOS.

تحليل الاتجاه لأبعاد مقاييس الدراسة وللمقياس ككل

[11] الحانيني، 2014،مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، مجلة الجامعة الإسلامية الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني،، ص 213-236.

يظهر لنا من جدول (2) أن للمتوسطات الحسابية لأبعاد مقاييس الدراسة تراوحت (3.47 – 3.71) وبدرجة موافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها لبعد "الحوكمة الشرعية" بمتوسط حسابي 3.71 وبانحراف معياري (0.80) بدرجة موافقة مرتفعة على هذا المحور، ثم يليها بعد "الامتثال" بمتوسط حسابي 3.62 وبانحراف معياري (0.73) بدرجة موافقة متوسطة.

جدول 2: تحليل الاتجاه لأبعاد مقايس الدراسة مرتب تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الحوكمة الشرعية	3.71	0.80	مرتفعة
2	الامتثال	3.62	0.73	متوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

تحليل الاتجاه للمحور الأول: الامتثال

أن المتوسطات الحسابية لبعد الامتثال تراوحت بين (3.54 – 3.71) بدرجات اتجاه عام للموافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة "يوثق المصرف سياسة الامتثال بلغة واضحة واتاحتها داخل المصرف وتحديثها بانتظام" بمتوسط حسابي مقداره 3.71 وبانحراف معياري (0.90) واتجاه للموافقة مرتفع، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.70) للفقرة "يعمل المصرف باستمرار على تحسين ملاءمة وكفاية وفعالية نظام إدارة الامتثال" وبانحراف معياري (0.89) واتجاه للموافقة مرتفع، بينما بلغ أدناها للفقرة رقم "يُقيّم المصرف أداء وفعالية نظام إدارة الامتثال" بمتوسط حسابي 3.54 وبانحراف معياري (0.96) واتجاه للموافقة متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملًا 3.62 وانحراف معياري 0.73 واتجاه للموافقة متوسط.

تحليل الاتجاه للمحور الثاني: الحوكمة الشرعية

أن المتوسطات الحسابية لبعد الحوكمة الشرعية تراوحت بين (3.60 – 3.85) بدرجات اتجاه للموافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة "لضمان نظام فاعل للحوكمة الشرعية فلا بد من أن يقوم ويعتمد على مجموعة من المبادئ: الإطار العام للحوكمة الشرعية، والمسؤولية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، والشفافية" بمتوسط حسابي مقداره 3.85 وبانحراف معياري (0.90)، واتجاه للموافقة مرتفع، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.80) للفقرة "تسعى حوكمة الرقابة الشرعية لدى المصرف في معالجة أي مخالفات شرعية" وبانحراف معياري (0.95) واتجاه للموافقة مرتفع، بينما بلغ أدناها للفقرة "يوظّف المصرف المؤهلات العلمية والتخصصية للعاملين والتي لها دور مهم في تحسين جودة وفعالية الحوكمة الشرعية" بمتوسط حسابي 3.60 وبانحراف معياري (1.03) واتجاه للموافقة متوسط، وأخيراً بينما بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملًا 3.71 وانحراف معياري 0.80 واتجاه للموافقة متوسط.

اختبار فرضية البحث

تم توظيف نمذجة المعادلات البنائية في هذه الدّراسة لاختبار الفرضيات البحثية، ويمكّن هذا النّوع من التّحليل من اختبار مجموعة من العلاقات بين المتغيرات التّابعة والمستقلة والوسيطة دفعة واحدة، مما يعطينا صورة شاملة لشكل العلاقة بين المتغيرات عوضاً عن تجزيئها واختبارها في هياكل منفصلة في أنواع التّحليل الأخرى. تم توظيف برنامج Amos لبناء النّموذج القياسي لمتغيرات الدّراسة الذّي مكننا من التّأكد من صلاحية النّموذج لقياس متغيرات الدّراسة، ومن ثم النّموذج البنائي الذّي يمكننا من اختبار الفرضيات البحثية مهما كان عددها ومهما كان نوعها سواء كانت تابعة، مستقلة، وسيطة أو معدّلة بدفعة واحدة.

تم تحديد الفرضية في الدراسة الحالية بما يلي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن عند مستوى معنوية 0.05، يشير الجدول التالي إلى نتائج التحليل باستخدام برنامج AMOS حيث يبين القيمة الاحتمالية P، والتقدير، ومستوى الثقة، والحكم على الفرضية من خلال هذه المؤشرات.

جدول 3: اختبار الفرضيّة

الحكم على الفرضيات	مستوى الثّقة	التقدير	القيمة الاحتمالية	الفرضيّة

	P-value	Estimates	Level of Significant	
C → Sh.G الامتثال←الحوكمة الشرعية	0.000	0.745	50.0	قبول الفرضيّة (دالة احصائياً)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SEM باستخدام Amos

وبناء على الجدول السابق رقم (3)، الذّي يوضح مخطط النّموذج البنائي للعلاقات السببية بين متغيرات الدّراسة يتبين أن الفرضيّة محققة عند مستوى ثقة 5 %، حيث إن قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الثّقة المحدد في هذه الدّراسة لاختبار الفرضيات (0.05) وبالتّالي فالفرضية دالة احصائياً. وبالتّالي فالمتغير المستقل (الامتثال) له أثر ذو دلالة احصائية على المتغير التّابع (الحوكمة الشرعية) عند مستوى ثقة 0.05.

ويتضح أيضاً أن قوة العلاقة الارتباطية عالية يشير إليها مستوى الثّقة العالي ومستوى التقدير المرتفع حيث بلغ 0.745، وتشير النّتائج أيضاً إلى الاتجاه الايجابي لهذه العلاقة، أي أن الامتثال يتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن.

النتائج

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نستنتج ما يلي:

- أن المتغير المستقل الامتثال له أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع الحوكمة الشرعية.
- أن الامتثال يتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن.
- تشير النّتائج أيضاً إلى الاتجاه الايجابي لهذه العلاقة، أي أن رسالة الامتثال تتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية، فكلما زادت درجة الامتثال كلما زادت الحوكمة الشرعية والعكس كلما نقص الامتثال كلما نقصت درجة الحوكمة الشرعية.

مناقشة نتائج البحث والإجابة على سؤال البحث

تمت صياغة السؤال البحثي الذي ينص: ما مدى أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن؟ وتمت الإجابة على هذا السؤال من خلال اختبار الفرضية بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن" تم قبول الفرضية أن الامتثال علاقة طرية تتناسب مع الحوكمة الشرعية، فكلما زاد الامتثال للقوانين والإجراءات والمعايير، زادت الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، والعكس صحيح كلما نقص الامتثال نقصت الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.

هذه النتيجة تدل على أن للامتثال أثر على الحوكمة الشرعية في المصارف، وخاصة الامتثال للقوانين والإجراءات والمعايير ولعل أهما الامتثال للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية، فكلما زاد درجة الامتثال لإدارات لمصرف والموظفين لهذه المعايير والإجراءات والقوانين، زاد امتثال المصرف للحوكمة الشرعية. لذا المصارف الإسلامية إذا تبنت وأهتمت أكثر بالامتثال ووضعت لها معايير أو ترسيخها في إداراتها تلتزم بها وتُلزم الموظفين بها لما لها من أثر على سمعة المصارف في جذب العملاء والمستثمرين والحفاظ على أصحاب المصالح واستمرارهم.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: دراسة الحداد، والعبيدي،2021 توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمهما وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامتثال المصرفي والأداء المتميز; دراسة الوابل، 2019 توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين متغير مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية; دراسة قاشي، زينب، 2017 اتضح من خلال هذه الورقة البحثية ان امتثال البنوك الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي الى زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الإدارة الرشيدة في البنوك.

توصيات البحث

بناء على نتائج الدراسة الحالية، وبناء على مناقشة النتائج التي وردت في المبحث السابق فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. زيادة وعي المصارف بأهمية الامتثال ودورها في تطوير العمل المصرفي والرفع من مستوى الحوكمة لديها.
2. على إدارة المصارف التطوير المستمر للامتثال وأساليبه لرفع مستوى إدارته.
3. نوصي المصارف الاعتناء بالامتثال من خلال تبني المصرف لوظيفة الامتثال وتطويرها.
4. تأسيس نظام إدارة فعال لتقويم الامتثال ونشر ثقافة إيجابية داخل المصرف تجاه الامتثال للقوانيين والمعايير واللوائح المحلية والدولية لحماية سمعة المصرف من خلال كشف أو منع أي سلوك غير أخلاقي وزيادة ثقة أصحاب المصالح في أعمال وأنشطة المصرف.
5. تطوير القيادات المؤهلة لاستيعاب الامتثال في كافة مؤسسات ومستويات المصارف.
6. الاهتمام بالبرامج التوعوية والتدريبية وإقامة الندوات والدورات للتعريف على أهمية الامتثال وكيفية تحسينها.
7. التركيز على إعداد قادة إداريين جدد من فئة الشباب فيما يتعلق بتطبيق الامتثال والحوكمة.
8. ضرورة نشر الوعي بين المجتمعات خاصة المال والاعمال عن الامتثال والحوكمة وأهميتها، والتنسيق مع كافة وسائل الإعلام لتداول مفهوم الحوكمة وأهميته ودوره في تحسين الأداء المصرفي.

الخاتمة

تناولت مشكلة الدارسة أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن، وذلك من خلال التعرف ومعرفة أثر واختبار أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية. ولتحقيق أهداف الدارسة تم بناء نموذج الدراسة اعتماداً على الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين متغيرات البحث، وشملت عينة الدراسة على عدد من موظفو المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن، وتشير النّتائج أيضاً إلى الاتجاه الايجابي لهذه العلاقة، أي أن الامتثال يتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي البنوك الإسلامية في ليبيا والأردن. كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها: أن يكون لدى المصارف دليل وإطار عام وواضح لمبادي الحوكمة الشرعية، وتوصي الدراسة المصارف الإسلامية الاعتناء بالامتثال من خلال تبني المصرف لوظيفة الامتثال وتطويرها وتأسيس نظام إدارة فعال لتقويم الامتثال.

المراجع

ابن عيسى، داود سلمان. (2020). "الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية"، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.

الحانيني، إيمان أحمد، وحيمور، ساري يوسف. (2014). "مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية"، مجلة الجامعة الإسلامية الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، ص 213-236.

الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم. (2021). "الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز" –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية– الجامعة المستنصرية –كلية الإدارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 49/، العراق.

الناهض، عبد العزيز أحمد سعد. (2019). " نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية "دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت" الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، ص 85.

الوابل، سعد بن على عبد الله. (2019)." أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية". المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال, 6(1)، 19–36.

تقرير هيئة الرقابة الداخلية لسنة (2018-2019).

خليل، عائشة على، وآخرون. (2019). "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية "دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع العلوص"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة – المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجا) 11-12 نوفمبر، ص 350.

سالم، محمد ميلاد. (2022). نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا، ورقة منشورة في المؤتمر الأكاديمي الخامس لدراسات الاقتصاد والأعمال بجامعة مصراتة بعنوان "المصارف الإسلامية الواقع والمأمول" 17 و18 ديسمبر 2022م، تنظيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة – ليبيا

قاشي، يوسف، وخلدون، زينب. (2017). "امتثال المصارف الإسلامية المعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان، ص 31.

كمال، حوشين، وسميرة، هارون. (2016). الحوكمة والامتثال في المصارف ودرهما في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، بحث منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصفحة 134–107، الجزائر.

REFERENCES

Al-Haddad, Zainab Ahmed Jaafar, and Alubaidy, Aradin Hatem. (2021). Banking Compliance and its Implications for Outstanding Performance: An Applied Study of a Sample of Iraqi Banks. *Journal of Al-Rafidain University College of Science*, 49.

Al-Hanini, Iman Ahmed, and Haymour, Sari Youssef. (2014). The Extent of Jordanian Islamic Banks' Commitment to the Principles of Corporate Governance. *Journal of the Islamic University of Economics and Administration*, *XXI*(II), 213-236.

Alnahedh, Abdulaziz Ahmed Saad. (2019). The Theory of Shariah Governance of Financial Institutions: An Applied Study of the Sharia Governance System of the State of Kuwait. Unpublished Ph.D. Thesis, International Islamic University Malaysia, p. 85.

Al-Wabel, Saad bin Ali Abdullah. (2019). Impact of Compliance with the Principles of Governance on the Efficiency of the Performance of Banks in the Kingdom of Saudi Arabia. *Global Journal of Economics and Business*, *6*(1), 19–36.

Report of the Libyan Internal Control Authority for the year (2018-2019).

Ibn Isa, Dawud Salman. (2020). Governance and its Applications to Sharia Audit and Supervision, First Edition. *Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya for Printing and Publishing.*

Kamal, Haouchine, and Samira, Haroun. (2016). Governance and compliance in banks and their role in the fight against the phenomenon of corruption and Prevention. *Journal of Economic Dimensions*, *1*(5), 107-134.

Khalil, Aisha Ali, et al. (2019). The extent of application of governance principles in Libyan banks: A case study of the Jumhouria Bank, Al-Alous Branch, *The Third International Scientific Conference of the Faculty of Economics and Commerce* - Institutions and Development Problems in Developing Countries (Libya as a Model), 12-11 November, 2019, p. 350.

Qashi, Youssef, and Khaldun, Zainab. (2017). Islamic Banks' Compliance with Sharia Standards and its Importance in Activating Governance and Achieving Banking Safety. *Journal of Development and Foresight for Research and Studies*, *02*(02), 31.

Salim, Mohammed Milad. (2022). Towards Activating Legitimate Governance in Financial Institutions Operating in Libya. Proceeding of the *Fifth Academic Conference on Economics and Business Studies*, Misurata University: 'Islamic Banks: Reality and Hope', 17-18 December, 2022, Faculty of Economics and Political Science Misurata, Libya.